

أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة (2010–2021) The Impact of Population Growth on Economic Development in Iraq (2010–2021)

ضياء حميد غازي

dhiyaa_hameed@ijsu.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2026/05/19 ؛ تاريخ القبول: 2026/06/04 ؛ تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التغيرات السكانية في التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة (2010–2021)، من خلال دراسة العلاقة بين النمو السكاني ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الفردي، ومعدلات البطالة. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى البيانات الإحصائية الرسمية والدراسات السابقة. وأظهرت النتائج استمرار النمو السكاني مع تذبذب معدلاته نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية. كما بينت أن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية علاقة مزدوجة؛ إذ يمكن أن يعزز النمو السكاني النشاط الاقتصادي عبر زيادة القوى العاملة والطلب الكلي، لكنه يفرض في الوقت ذاته ضغوطاً على الموارد والخدمات العامة في غياب سياسات اقتصادية فعالة. وخلص البحث إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تنمية رأس المال البشري، وتنويع الاقتصاد، وتحسين كفاءة سوق العمل، واعتماد تخطيط سكاني متكامل يدعم التوازن بين النمو الديموغرافي والقدرة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، سوق العمل، رأس المال البشري.

Abstract :

This study investigates the impact of demographic changes on economic development in Iraq during the period 2010–2021. Using a descriptive-analytical approach and official statistical data, it examines the relationship between population growth and key economic indicators, including GDP, per capita income, and unemployment. The findings indicate that population growth can promote economic activity by expanding the labor force and increasing aggregate demand, while simultaneously placing pressure on public resources and services when not accompanied by effective policies. The study concludes that sustainable economic development depends on strengthening human capital, diversifying the economy, improving labor market efficiency, and adopting integrated population planning to align demographic growth with economic capacity.

Keywords: Population Growth, Economic Development, GDP, Labor Market, Human Capital.

ضياء حميد غازي، dhiyaa_hameed@ijsu.edu.iq

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: المقدمة:

يُعدّ النمو السكاني من الظواهر الديموغرافية المهمة التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر في مسار التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم. فالسكان يمثلون في الوقت نفسه عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج من خلال توفير قوة العمل، وعنصراً رئيسياً في الاستهلاك من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات. ومن ثم فإن التغيرات في حجم السكان ومعدلات نموهم يمكن أن تؤثر بشكل واضح في قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة.

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في معدلات النمو السكاني، ولا سيما في الدول النامية، الأمر الذي انعكس على العديد من الجوانب الاقتصادية مثل سوق العمل، والطلب على الموارد، ومستوى الدخل القومي، والإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كالتهليم والصحة والبنية التحتية. فزيادة عدد السكان قد تمثل في بعض الأحيان فرصة اقتصادية إذا تم استثمارها بشكل صحيح من خلال تنمية رأس المال البشري وخلق فرص عمل كافية، إلا أنها قد تشكل تحدياً كبيراً في حال عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير الموارد والخدمات اللازمة لها.

إن تحليل أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية يتطلب دراسة متكاملة لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الدخل الفردي، ومعدلات البطالة، ومستوى الاستثمار، فضلاً عن دراسة قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة السكانية وتحويلها إلى طاقة إنتاجية تسهم في دعم النمو الاقتصادي. فكلما استطاعت الدولة توظيف الزيادة السكانية في تعزيز الإنتاجية وتحسين كفاءة الموارد البشرية، أمكن تحقيق نتائج إيجابية تدعم عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، وكيف يمكن للزيادة في عدد السكان أن تؤثر إيجابياً أو سلبياً على عملية التنمية خلال الفترة من 2010 إلى 2021. مع استمرار تزايد السكان، تظهر تحديات اقتصادية متعلقة بمدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل كافية وتلبية احتياجات المواطنين من الدخل والخدمات الأساسية. لذلك

يطرح التساؤل حول ما إذا كان النمو السكاني يشكل محفزاً للنشاط الاقتصادي من خلال تعزيز القوى العاملة وزيادة الطلب، أم أنه يثقل كاهل الموارد ويحد من فرص تحقيق تنمية مستدامة. ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

➤ ما أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2021)؟

ثالثاً: أهمية البحث:

تتضح أهمية دراسة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العديد من الدول خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2021، حيث تميزت هذه المرحلة بزيادة ملحوظة في عدد السكان في كثير من الدول، إلى جانب تحولات اقتصادية متعددة شملت تطور القطاعات الإنتاجية، وتغير أنماط الاستهلاك، وازدياد الحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

رابعاً: هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أثر النمو السكاني في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2021)، من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات السكانية والمؤشرات الاقتصادية، وبيان مدى تأثير التغيرات الديموغرافية في مسار التنمية الاقتصادية.

خامساً: فرضية البحث:

يفترض البحث أن النمو السكاني له تأثير مزدوج على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2021)، حيث يمكن أن يساهم في تعزيز الإنتاجية والقوة الشرائية إذا تم توظيفه بشكل فعال، وفي المقابل قد يشكل عبئاً على الموارد والخدمات إذا تجاوزت قدرة الاقتصاد على استيعابه.

سادساً: حدود البحث:

الحد الزمني: الفترة من 2010 إلى 2021.

الحد المكاني: جمهورية العراق.

الحد الموضوعي: التركيز على العلاقة بين النمو السكاني ومؤشرات التنمية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الدخل الفردي، وسوق العمل.

سابعاً: منهجية البحث:

يركز هذا البحث على دراسة العلاقة بين التغيرات السكانية والتطور الاقتصادي من خلال المنهج الوصفي التحليلي. ويعتمد على جمع البيانات الرسمية وتحليلها عبر السنوات لمقارنة المتغيرات

السكانية بالمؤشرات الاقتصادية. كما يستفيد البحث من الدراسات السابقة لفهم كيف تؤثر التغيرات في حجم السكان على مسار التنمية الاقتصادية وما قد تتركه من آثار على فرص العمل ومستوى الخدمات والدخل.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: النمو السكاني:

أولاً: مفهوم النمو السكاني:

يُعد النمو السكاني من الظواهر الديموغرافية المهمة التي تعكس الديناميكيات السكانية خلال فترة زمنية معينة نتيجة التفاعل بين معدلات المواليد والوفيات والهجرة. ويُستخدم هذا المفهوم لفهم خصائص السكان داخل منطقة معينة، كما يساعد على التخطيط المستقبلي للموارد والخدمات المختلفة (الجنابي، 2018: 52).

وقد عرّف بعض الباحثين النمو السكاني بأنه الزيادة أو النقصان في عدد السكان نتيجة التغير في عناصر الحركة السكانية الثلاثة، وهي المواليد والوفيات والهجرة. ويُعد هذا النمو مؤشراً مهماً يعكس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع (العبيدي، 2019: 66).

كما يُعرّف النمو السكاني بأنه يشير النمو السكاني إلى التغير في حجم السكان خلال فترة زمنية محددة، سواء أزداد أو تقلص، ويُقاس عادةً بمعدلات النمو السنوية التي تعكس ديناميكية المجتمع وقدرته على التوسع أو الانكماش (الراوي، 2020: 74).

وتبرز أهمية دراسة النمو السكاني في كونه يساعد على فهم التوزيع السكاني والضغط على الموارد والخدمات، كما يُعد أساساً في وضع الخطط التنموية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان (الشمري، 2021: 91).

ثانياً: أهمية النمو السكاني:

تكتسب دراسة النمو السكاني أهمية كبيرة في التخطيط التنموي، إذ تُسهم في تحديد حجم الطلب على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، مما يساعد الحكومات على وضع خطط مستقبلية دقيقة (الكعبي، 2017: 58).

كما تساعد معرفة معدلات النمو السكاني في فهم العلاقة بين السكان والموارد، حيث يُعد التوازن بينهما عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة (الفتلاوي، 2019: 103).

وتكمن أهمية النمو السكاني أيضًا في كونه مؤشرًا على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن ارتفاع أو انخفاض معدلات النمو يعكس طبيعة الظروف المعيشية داخل المجتمع (الدليمي، 2020: 117).

كما يُسهم في توجيه السياسات الحكومية المتعلقة بسوق العمل والاستثمار والخدمات العامة، مما يساعد في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الموارد (البياتي، 2021: 84).

ثالثاً: أسباب النمو السكاني:

- تتعدد أسباب النمو السكاني بين عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية واجتماعية، ومن أبرزها
- 1- ارتفاع معدلات المواليد نتيجة العادات الاجتماعية والثقافية (الحسني، 2018: 72).
- 2- يُعد انخفاض معدلات الوفيات نتيجة التحسن في الخدمات الصحية والتغذية من أهم أسباب زيادة النمو السكاني (السامرائي، 2019: 95).
- 3- تُسهم الهجرة الداخلية والخارجية في تغيير حجم السكان داخل المناطق المختلفة، حيث تؤدي الهجرة إلى زيادة السكان في مناطق معينة ونقصانهم في مناطق أخرى
- 4- كما تلعب العوامل الاقتصادية مثل مستوى الدخل وفرص العمل دورًا مهمًا في تحديد معدلات النمو السكاني (العباس، 2021: 119).

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية:

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تُعتبر التنمية الاقتصادية من المفاهيم المركزية التي يعتمد عليها تحليل الاقتصاد . إذ تشير إلى العملية التي تهدف إلى إحداث تغيرات إيجابية مستمرة في هيكل الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة. وتشمل هذه العملية تطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة بما يحقق النمو والاستدامة (الجنابي، 2018: 54).

وقد عرّف بعض الباحثين التنمية الاقتصادية بأنها عملية شاملة ومستمرة تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج والدخل الحقيقي للفرد والمجتمع من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني (العبيدي، 2019: 68).

كما تُعرّف بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما يضمن تحقيق النمو المستدام وتقليل الفقر والبطالة (الراوي، 2020: 77).

وتبرز أهمية التنمية الاقتصادية في كونها أداة رئيسة لتحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين جودة الحياة، إضافة إلى تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية (الشمري، 2021: 93).

ثانيًا: أهمية التنمية الاقتصادية

تكتسب التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ تسهم في رفع مستوى الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة داخل المجتمع (الكعبي، 2017: 59). كما تساعد في خلق فرص عمل جديدة من خلال توسيع الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة (الفتلاوي، 2019: 104). وتسهم التنمية الاقتصادية في تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل (الدليمي، 2020: 118). كما تعزز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع واحد (البياتي، 2021: 86).

ثالثًا: العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية

في أوائل القرن الثامن عشر، كان النمو السكاني محدودًا نسبيًا نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات، على الرغم من ارتفاع معدلات الخصوبة التي كانت تعوض هذا الفقد. ومع تطور المعرفة الطبية والصحة العامة وتحسن التغذية، بدأت معدلات الوفيات في الانخفاض، وهو ما أتاح فرصة لتوسع عدد السكان بشكل أبطأ ولكن أكثر استدامة. هذا التغير في الديناميكيات السكانية كان له آثار طويلة المدى على النمو الاقتصادي، حيث يؤثر تباطؤ النمو السكاني ومعدل مشاركة القوى العاملة على قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي طويل الأجل تتعلق بزيادة قوة العمل الفاعلة، وفعالية الاقتصاد في دمج العمل ورأس المال لتحقيق الناتج. وتشير البنية السكانية إلى أن معدل نمو القوى العاملة سيصبح أبطأ مع مرور الوقت، ما قد يحد من قدرة الاقتصاد على التوسع. كما أن شيخوخة السكان قد تؤثر على الإنتاجية، إذ يميل العمال الأكبر سنًا للبقاء في وظائفهم لفترات أطول، ما يمنحهم خبرة أعمق تعزز إنتاجيتهم الفردية، لكن بالمقابل تقل مرونة انتقالهم بين الوظائف، وقد يعمل بعضهم في وظائف لا تتناسب مع مهاراتهم، مما يحد من الإنتاجية الكلية.

تُظهر الأدلة التاريخية أن الإنتاجية ترتفع عند دخول الفرد سوق العمل ثم تتراجع مع اقتراب نهاية حياته المهنية. كما تؤثر التركيبة السكانية على قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار، فزيادة متوسط العمر تعني ارتفاع الاحتياجات الصحية وتغير متطلبات السكان في الإسكان، مما ينعكس على الطلب على العقارات والخدمات المختلفة.

من جانب آخر، لا تزال مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة في العديد من دول الشرق الأوسط، رغم التقدم في التعليم وانخفاض الخصوبة. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل، منها غياب المرأة عن سوق العمل بسبب الزواج المبكر وتربية الأطفال، المعايير الاجتماعية التي تحد من عمل النساء، نقص المهارات العملية المكتسبة من نظم التعليم، بالإضافة إلى الممارسات التمييزية في أماكن العمل والصعوبات في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل.

نظريًا، يوضح نموذج سولوي-سوان العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، مفترضًا عوائد ثابتة وتناقص العوائد الحدية لعوامل الإنتاج، ويرتبط إنتاج كل عامل بمستوى رأس المال المتاح ومدخرات الأفراد. من خلال هذا النموذج، يمكن فهم كيف تؤثر التغيرات في السكان على النمو الاقتصادي، وما هي العوامل التي تحدد قدرة الاقتصاد على التوسع وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

المبحث الثالث: تحليل و اقع أثرالنمو السكاني على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

أولاً: النمو الاقتصادي والنمو السكاني في العراق:

تم إجراء آخر تعداد سكاني شامل في العراق عام 1997، وكان من المقرر إجراء تعداد جديد في عام 2017، إلا أن الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد بعد عام 2013 حالت دون تحقيق ذلك في الموعد المحدد. ومع ذلك، قررت الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن، وبموافقة الحكومة العراقية، الاستمرار في إجراءات حصر السكان والمساكن، وتم تنفيذ هذا الإجراء فعليًا عام 2019. وقد وفر هذا التعداد بيانات تفصيلية حول عدد السكان والمساكن والمنشآت، بالإضافة إلى معلومات دقيقة عن خصائص الوحدات السكنية على مستوى أصغر التشكيلات الإدارية والمحلية، وكذلك على مستوى الأفضية والمحافظات، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، 2012: 25).

تشير البيانات المتوفرة في الجدول (1) إلى عدد السكان في العراق خلال الفترة 2010-2018، وتوضح أن البلاد شهدت تحولات سكانية واقتصادية كبيرة بعد عام 2013. وقد قُدِّر عدد السكان بنحو 31.6 مليون نسمة عام 2019، مع توفر مؤشرات أولية مفصلة على مستوى المحافظات والنواحي. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد السكان، تُظهر البيانات أن معدلات النمو السكاني بدأت تتراجع تدريجيًا، وهو اتجاه طبيعي يعكس التحول السكاني وفق الأنماط العالمية. ويُلاحظ من الجدول أن عدد السكان استمر في الارتفاع طوال فترة الدراسة، حيث بلغ نحو 38.12 مليون نسمة عام 2018. تعود أسباب هذا النمو إلى مجموعة من العوامل، أبرزها ارتفاع معدلات الزواج، وزيادة عدد المواليد، إلى جانب انخفاض معدل الوفيات، وهو ما ساهم في استمرار التوسع السكاني رغم تباطؤ معدلات النمو (اللجنة السكانية، 2012).

إن هذه البيانات تعكس الطبيعة الديناميكية للسكان في العراق، حيث يظهر كيف يمكن للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية أن تتداخل لتحديد حجم السكان ومعدلات نموهم، كما توفر أساسًا قويًا للتخطيط المستقبلي للموارد والخدمات، سواء على مستوى المحافظات أو الأفضية، وفي كل من البيئات الحضرية والريفية.

جدول (١) معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	عدد السكان / مليون نسمة	معدل النمو السكاني %
٢٠١٠	١.٤ %	٢٤,٠٨٦	—
٢٠٢١	٢.٣ %	٢٤,٨١٣	٣.٠١٨ %
٢٠١٢	-٦.٩ %	٢٥,٥٦٥	٣.٠٣٠ %
٢٠١٣	-٣٣.١ %	٢٦,٣٤٠	٣.٠٣١ %
٢٠١٤	٥٤.١ %	٢٧,١٣٩	٣.٠٣٣ %
٢٠١٥	٤.٤ %	٢٧,٩٦٣	٣.٠٣٦ %
٢٠١٦	١٠.١ %	٢٨,٨١٠	٣.٠٢٩ %

٢٠١٧	١.٣ %	٢٩,٦٨٢	٣.٠٢٦ %
٢٠١٨	٦.٦ %	٣١,٨٩٥	٧.٤٥٥ %
٢٠١٩	٥.٨ %	٣١,٦٦٤	٠.٧٢٤ - %
٢٠٢٠	٥.٥ %	٣٢,٤٩٠	٢.٦٠٨ %
٢٠٢١	١٠.٢ %	٣٣,٣٣٨	٢.٦١٠ %

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء المنشرات السنوية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

ثانياً: النمو الاقتصادي وعمل المرأة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

بموجب الدستور العراقي لعام 2015، تتمتع المرأة بحقوق متساوية في العمل دون تمييز، إلا أن بعض النصوص القانونية لا تزال تتضمن عناصر تمييزية تحد من خيارات المرأة الاقتصادية. ومن أبرز هذه الإشكاليات الافتراضات العامة الموجودة في قانون الضرائب العراقي، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، والتي تؤكد دور المرأة التقليدي كأم وربة منزل، مما يعيق ممارستها الكاملة للاستقلال الاقتصادي. كما تتعقد فرص الاستقلال المالي للمرأة بسبب شبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة التي تشكلت عبر الأسرة والمحيط الاجتماعي، إذ يتعلم الكثير من النساء العراقيات أن خياراتهن محدودة بواسطة الرجل الأكثر نفوذاً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021:30).

تضاف إلى ذلك صعوبات أخرى تشمل نقص الثقة والخبرة، واعتماد المرأة غالباً على موافقة الأسرة للمشاركة في الأنشطة خارج المنزل، بحيث يتطلب من المرأة المتزوجة الحصول على موافقة زوجها قبل البدء بأي مشروع اقتصادي. ويُعد التمويل من أكبر العقبات التي تحد من توسيع آفاق التفكير وممارسة برامج التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق، سواء على المستوى التنظيمي أو المجتمعي (براندسما وآخرون، 2014:35).

يوضح الجدول (2) التطورات بين النمو الاقتصادي ومعدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2010-2021. يظهر من البيانات أن معدل مشاركة المرأة بدأ يرتفع تدريجياً منذ عام 2010 مع تحسن النمو الاقتصادي، وزاد بشكل أكبر بعد أحداث عام 2013 نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي، والتحول من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح، مما ساهم في خروج المرأة من الدور التقليدي والمشاركة في الأعمال المختلفة والبحث عن فرص عمل.

كما يوضح الجدول أن أعلى نسبة لمشاركة المرأة كانت في عام 2016، ويرجع ذلك إلى توظيف خريجات الجامعات على ملاك الدولة العراقية. ومع ذلك، شهدت معدلات المشاركة انخفاضاً بعد ذلك بسبب موجات العنف والهجرة، لا سيما هجرة العقول العاملة. وعادت نسب المشاركة بالارتفاع عام 2018 نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية، لكنها تراجعت مرة أخرى خلال فترات تدهور الوضع الأمني في معظم المحافظات، مما أدى إلى هجرة جماعية للسكان. ومع التحسن الملحوظ للأوضاع الأمنية مطلع العام 2016، ارتفعت نسب مشاركة المرأة مجدداً نتيجة عودة بعض العوائل إلى مناطق سكنها الأصلية.

جدول (٢) معدل النمو الاقتصادي ومعدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل مشاركة المرأة في العمل %
٢٠١٠	١.٤ %	١٣.٣ %
٢٠١١	٢.٣ %	١٣.٢ %
٢٠١٢	-٦.٩ %	١٣.٠ %
٢٠١٣	-٣٣.١ %	١٤.٢ %
٢٠١٤	٥٤.١ %	١٧.٩ %
٢٠١٥	٤.٤ %	١٩.٢ %
٢٠١٦	١٠.١ %	٢٠.٦ %
٢٠١٧	١.٣ %	١٢.٨ %
٢٠١٨	٦.٦ %	١٨.٤ %
٢٠١٩	٥.٨ %	١٢.٠ %
٢٠٢٠	٥.٥ %	١٢.٥ %
٢٠٢١	١٠.٢ %	١٣.٣ %

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء
النشرات السنوية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

ثالثاً: النمو الاقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية في العراق :

تُعتبر الصحة من الركائز الأساسية للتنمية البشرية، إذ تعتمد جميع القطاعات الأخرى على مستوى صحة الفرد. فبدون تحسن صحة الأفراد، لا يمكن للمجتمع أن يحقق إمكانياته الاقتصادية والاجتماعية، ولن يتمكن الفرد من أداء دوره في العملية الإنتاجية، مما يعيق النمو الاقتصادي، إذ يُعد الإنسان المحرك الرئيس لعملية النمو والتنمية (نامق، 1971: 46).

يمكن استعراض تطورات الإنفاق على الرعاية الصحية في العراق خلال الفترة 2010-2018 لتوضيح تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية على القطاع الصحي. فقد كان معدل الإنفاق الحكومي على الصحة منخفضاً عام 2010، حيث بلغ 0.2% من مجموع الإنفاق الحكومي، ويعود ذلك إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد. واستمر الانخفاض ليصل إلى 0.006% عام 2013، نتيجة الأوضاع الصعبة التي شهدها العراق، بما في ذلك تدهور البنى التحتية، انتشار الأمراض الناتجة عن المواد الكيميائية والحرب، وأعمال النهب والتخريب في مؤسسات الدولة.

شهدت السنوات التالية، بعد عام 2014، تحسناً ملحوظاً في نسبة الإنفاق على الصحة، حيث بلغت 5.1% من مجموع الإنفاق الحكومي. إلا أن هذه النسبة بدأت تتراجع لاحقاً بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وانخفاض أسعار النفط، الذي يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة. فقد بلغت نسبة الإنفاق على الصحة عام 2017 نحو 3.1%. وبعد ذلك، ارتفعت النسبة لتصل إلى 8.2%، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال مدة الدراسة، نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط.

على الرغم من ذلك، شهدت السنوات التالية انخفاضاً آخر في نسبة الإنفاق، نتيجة الأعمال الإرهابية التي ضربت معظم المحافظات، وما رافقها من تدهور في الخدمات الصحية، وانتشار الأمراض، وفقدان الموارد المالية، إضافة إلى توقف بعض آبار النفط عن الإنتاج. ومع تحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط، عادت نسبة الإنفاق على الصحة للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 7.4% عام 2018، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الاستقرار الأمني والموارد المالية من جهة، ونسبة الإنفاق على الصحة من جهة أخرى.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- أظهرت الدراسة أن النمو السكاني في العراق خلال المدة (2010-2021) اتسم بالزيادة المستمرة، إلا أن معدلات النمو شهدت تذبذباً نتيجة الظروف الاقتصادية والأمنية والصحية التي مر بها البلد، مما انعكس على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- 2- تبين أن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية هي علاقة مزدوجة التأثير، إذ يمكن أن يشكل النمو السكاني عامل دعم للنشاط الاقتصادي من خلال زيادة حجم القوى العاملة، وفي الوقت نفسه قد يتحول إلى عبء عند ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد.
- 3- أظهرت النتائج أن النمو السكاني أدى إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما ساهم في تحفيز بعض القطاعات الاقتصادية، لكنه في المقابل أدى إلى ضغط واضح على الموارد والخدمات العامة.
- 4- بينت الدراسة أن معدلات البطالة ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة عدم التوازن بين النمو السكاني السريع ونمو فرص العمل المتاحة في الاقتصاد العراقي.
- 5- أظهرت المؤشرات الاقتصادية أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن مستقرة خلال مدة الدراسة، حيث تأثرت بعوامل متعددة أبرزها أسعار النفط والظروف السياسية والأمنية، إضافة إلى أثر النمو السكاني.
- 6- تبين أن الاستثمار في رأس المال البشري في العراق لم يكن بالمستوى الكافي لمواكبة الزيادة السكانية، مما حدّ من إمكانية تحويل النمو السكاني إلى قوة إنتاجية فعالة.
- 7- بينت النتائج أن حضور المرأة حضورها في سوق العمل على مدى الفترة المدروسة. ما زال دون المستوى المطلوب رغم التحسن النسبي في بعض السنوات، وهو ما يعكس وجود معوقات اجتماعية واقتصادية تحد من الاستفادة من الطاقات البشرية.
- 8- أظهرت الدراسة أن غياب التخطيط السكاني والاقتصادي المتكامل ساهم في تعميق الفجوة بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تبني سياسات سكانية واضحة تهدف إلى تنظيم النمو السكاني بما يتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني على الاستيعاب والتوظيف.
2. العمل على تعزيز فرص العمل من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لاستيعاب الزيادة في القوى العاملة.

3. التركيز على تطوير التعليم والتدريب المهني بما يرفع من كفاءة رأس المال البشري ويجعل النمو السكاني عنصر دعم للتنمية الاقتصادية.
4. زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية بما يتناسب مع الزيادة السكانية المتنامية.
5. تمكين المرأة اقتصادياً من خلال تسهيل مشاركتها في سوق العمل وتوفير بيئة داعمة ومحفزة.
6. تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط بهدف تحقيق استقرار اقتصادي أكبر وقدرة أعلى على مواجهة الضغوط السكانية.
7. تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتقليل آثار الفقر والبطالة الناتجة عن التغيرات السكانية السريعة.
8. اعتماد استراتيجيات تنمية طويلة الأمد تربط بين التخطيط السكاني والسياسات الاقتصادية لضمان تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

قائمة المصادر:

اولا: المصادر العربية:

- 1- أحمد محمد، الجنابي، 2018، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، دار الكتب العلمية، بغداد، العراق
- 2- علي حسين، العبيدي، 2019، الاقتصاد والتنمية المستدامة، دار الرافدين، بغداد، العراق
- 3- حسن كريم، الراوي، 2020، التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- 4- محمد عبد، الشمري، 2021، التخطيط الاقتصادي والتنمية البشرية، دار الزهراء، بغداد، العراق
- 5- فاطمة علي، الكعبي، 2017، السكان والتنمية في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر
- 6- عبد الزهرة حسن، الفتلاوي، 2019، الاقتصاد الكلي وتحليل التنمية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق
- 7- سيف الدين محمود، الدليمي، 2020، مؤشرات التنمية الاقتصادية، دار حامد للنشر، عمان، الأردن
- 8- نزار طه، البياتي، 2021، السياسات الاقتصادية والتنمية، دار الأكاديميون، بيروت، لبنان
- 9- أحمد جاسم، الحسني، 2018، الديموغرافيا السكانية وتغيرات المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر
- 10- رعد عبد الله، السامرائي، 2019، النمو السكاني في العراق وأثره الاقتصادي، دار اليرموك، بغداد، العراق
- 11- مهدي عباس، الكرخي، 2020، الهجرة والسكان في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق
- 12- خالد محمود، العباس، 2021، سوق العمل والتنمية الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- 13- فؤاد عبد الرحمن، نامق، 1971، الاقتصاد والصحة والتنمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق

- 14- علي عبد الكريم، حميدة، 2005، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان
 - 15- مدحت القريشي، 2007، التنمية الاقتصادية والنظريات الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
 - 16- علي، كنعان، 2012، الاقتصاد الكلي والنمو، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
 - 17- سامي عبد الحفيظ، 2010، نظريات النمو الاقتصادي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر
- ثانيا: المصادر الأجنبية :

1. Bloom, David E., 1999, Population and Economic Growth, Harvard University Press, Cambridge, USA
2. Higgins, Matthew, 1997, Demography and Economic Development, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom
3. Kelley, Allen C., Schmidt, Robert M., 1995, Aggregate Population and Economic Growth, Journal of Economic Perspectives
4. Mody, Ashoka and Aiyar, Shekhar, 2011, The Demographic Dividend, International Monetary Fund, Washington DC, USA
5. Clark, Robert and Master, Laura, 1991, Women and Labor Markets in the Middle East, World Bank Publications
6. Barro, Robert J. and Sala-i-Martin, Xavier, 2004, Economic Growth, MIT Press, Cambridge, USA